

محاضرات الحديث

المرحلة الثانية / قسم الشريعة

المحاضرة الأولى : الكورس الأول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي .

اهمية السنة النبوية وحجيتها وانواعها .

تُعرف السنة في اللغة بالطريق المسلولك، سواء كان حسياً أو معنوياً ، وتُطلق على الطريقة؛ سواء كانت حميدة أو ذميمة، [١] وجمعها سنن، ومنها قول النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-: (مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمَلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ) ، وأما تعريفها في الاصطلاح الشرعي فقد جاء في تعريفها عدّة معانٍ بحسب نظر العلماء لها، وفيما يأتي بيانها

السنة في تعريف المُحدّثين: هي كُلُّ ما أُضيف إلى النبيّ محمد -صلى الله عليه وسلم- من قولٍ، أو فعلٍ، أو صفةٍ؛ سواء كانت هذه الصّفة خَلْقِيَّةً أو خُلُقِيَّةً، وكذلك ما يتعلّق بالرّسالة من أحواله الشّريفة -صلى الله عليه وسلم- قبل البعثة.

السنة في تعريف الأصوليين: كُلُّ ما صَدَرَ عن النبيّ محمد -صلى الله عليه وسلم- من الأقوال والأفعال من غير القرآن الكريم.

السنة عند الفقهاء: هي كل نافلة أو مندوب، وكُلُّ ما يُتقرَّب به إلى الله -تعالى- من غير الفرائض، وهي جزءٌ من الأحكام الخمسة عندهم ، والسنة تُطلق أيضاً على ما يُقابل البدعة، فيدخل بهذا كل الشريعة من قرآن كريم، وحديث ثابت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، واجتهاد صحيح، فيقال: أهل السنة؛ لتمييزهم عن أهل البدع،

حجية السنة النبوية :

تُعدُّ السنة النبوية أحد أصول الشريعة التي تدلُّ على الأحكام الشرعية، إنَّ ثبوت حجيتها واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظَّ له في دين الإسلام" ، وأما ما يدّعيه البعض من الأخذ بالقرآن الكريم فقط من غير الحاجة إلى السنة النبوية؛ فهو مُخالفٌ لما كان عليه النبيّ محمد -عليه الصلاة والسلام- وكذلك لا يجوز العمل بالسنة النبوية فقط دون النظر إلى القرآن الكريم، والأصل في ذلك أنَّها مُكمّلات لبعضها البعض وقد اتفق علماء الأمة على ثبوت حُجِّيَّة السنة النبوية، كما واعتبروها مصدر من مصادر الأحكام الشرعية، ، وقد ثبت ذلك بالأدلة ، ومن هذه الأدلة ما يأتي:

الأدلة من القرآن الكريم: ومنها ما يأتي:

قول الله -تعالى-: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ).

قول الله -تعالى-: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ).

قول الله -تعالى-: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) ، فالرّد إلى الله -تعالى- هو الرّد إلى كتابه الكريم، والرّد إلى الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- هو الرجوع إلى سنته المطهّرة.

الأدلة من إجماع الصحابة: حيث إنهم لم يفرّقوا بين الأحكام الثابتة في القرآن الكريم أو الأحكام الثابتة بالسنة النبوية، فقد أعطى أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- الجدة السُّدس من الميراث بعد سماعه أنّ النبيّ محمد -عليه الصلاة والسلام- أعطاهما السُّدس، مع أنّ ميراثها لم يرد في القرآن الكريم، فإنّ الحكم الثابت في السنة النبوية ثابت في القرآن الكريم من ناحية أنّ القرآن الكريم هو الذي أرشدنا إلى أتباع السنة من خلال الآيات الكريمة الواردة فيه.

الأدلة من المعقول وإجماع الأمة: إنّ اعتبار الحكم الثابت بالسنة النبوية كالحكم الثابت في القرآن الكريم من المعلوم عند جميع المجتهدين من سلف الأمة، فقد انعقد إجماع الأمة على حُجّية السنة واستقلالها بالتّشريع.

أهمية السنة النبوية ووظيفتها :

١- إنّ السنة النبوية هي التفسير العلمي للقرآن الكريم، والتطبيق الواقعي له، فقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يقيم حياته على ما ينزل عليه من الله تعالى، فيراه الصحابة رضي الله عنهم فيمثلون أمره ويقتدون به، وإذا ما احتاجوا إلى بيان شيء بينه لهم. فحياة الرسول عليه الصلاة والسلام في جميع جوانبها تطبيق لما جاء في القرآن الكريم.

٢- إنّ السنة النبوية هي التي يتم فيها فهم القرآن الكريم واستيعابه على ما أراد الله تعالى، فهي تفسير مبهمه، وتفصّل مجمله، وتقيّد مطلقه، وتخصّص عامه، وتوضّح أحكامه، وتشرح غامضه، وتكمّل ما يحتاج إلى تكميل، وهذه أمور واضحة لا تحتاج إلى بيان، فالصلاة - مثلاً - لم ترد إلا جملة في القرآن الكريم والسنة بينت أوقاتها، وأعدادها، وعدد ركعاتها، وفرائضها، ونفلها، وأركانها، وواجباتها... إلخ.

٣- إنّ دراسة السنة النبوية المشرفة وفهمها وتطبيقها من طاعة الله تعالى التي تضافرت النصوص القرآنية على بيانها، فدراسة السنة طاعة لرسول الله عليه الصلاة والسلام ، وطاعة الرسول عليه الصلاة والسلام من طاعة الله تعالى، قال سبحانه: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

٤- ومن أهمية السنة أنّ هناك أحكاماً لم يُنص عليها في القرآن الكريم، فجاءت السنة النبوية ببيانها، إذ إنّ السنة تحكي وقائع الناس وما يحدث منهم، فبيّن الرسول عليه الصلاة والسلام حكم ما وقع وما حدث مثل بيانه لكثير من الأحكام، كأحكام لحوم الحمر الأهلية، وأكل كل ذي ناب من السباع، وبعض أحكام النكاح، وغيرها.

ومن هنا يتبين العلاقة القويّة بين السنة النبوية وبين القرآن الكريم: حيث إنّ السنة النبويّة مُبيّنة لما في القرآن، ومُفسّرة له، فُتبيّن مُشكّله، وتُفسّر مُجمّله، وتُقيّد مُطلقه، وتُخصّصُ عُمومه، وتُبيّن وتشرّح أحكامه لقول الله - تعالى:- (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ). اذن فالسنة النبوية هي المرجع الثاني: فهي المرجع الثاني في الشريعة الإسلاميّة في جميع مناحي الحياة؛ سواء الغيبية، أو الأحكام العمليّة، أو التربويّة .

تدوين السنة النبوية :

- بدايات تدوين السنة

كان الأمر في البداية هو نهي النبيّ محمد - عليه الصلاة والسلام - الصحابة الكرام عن كتابة وتدوين السنة النبوية؛ وذلك لكيلا تختلط مع القرآن، فقال: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحّه، وحدّثوا عني، ولا حرج)، فامتثل الصحابة الكرام لهذا الأمر ولم يكتبوا شيئاً من السنة، إلا بعض الصحابة؛ لكنهم كانوا يكتبونها بشكلٍ فرديّ، وقد تكفل الله -تعالى- بحفظ القرآن والسنة، لقوله -سبحانه-: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)، وأن الذكر يشمل القرآن والسنة، وكان حفظ السنة في بداية الأمر بحفظها في صدور الصحابة الكرام، وكتابة بعضهم لها، وما ورد في نهي النبيّ -عليه الصلاة والسلام- عن كتابة السنة؛ كان فقط في بداية الأمر، ولكنّه سمح لبعض الصحابة الكرام بكتابته بعد ذلك .

- التدوين الرسمي لتدوين السنة :

في سنة تسعة وتسعين للهجرة في خلافة عمر بن عبد العزيز أمر بجمع السنة وتدوينها بشكلٍ رسميّ، فاستجاب له محمد بن مسلم بن شهاب الزهريّ، وهو عالم الحجاز والشام، ثمّ انتشر التدوين فيما بعد، ومن جمع الحديث: ابن جريج في مكة، وابن إسحاق في المدينة، والأوزاعيّ في الشام، وغيرهم، وتميّز التدوين في هذه المرحلة في كون الحديث كان ممزوجاً غالباً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين كما في موطأ الإمام مالك، ثمّ ظهر بعض العلماء بعد عصر التابعين الذين كتبوا السنة فقط مجردة عن غيرها.

- العصر الذهبي في تدوين السنة :

العصر الذهبيّ في تدوين السنة هو القرن الثالث الهجريّ، وقد برز فيه الكثير من العلماء الذين أفنوا حياتهم في سبيل السنة وطلبها؛ كالإمام البخاريّ، ومسلم، والترمذيّ، والنسائيّ، وغيرهم، وقام الجمع عندهم على أسسٍ رئيسية؛ كالثبوت منها، ومن دقتها وضبطها، اتباعاً لقوله -تعالى-: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)، وغير ذلك من الأدلة التي تحث على الثبوت من الأخبار

والروايات، فأغلب الصحابة الكرام أقلوا من الرواية؛ لشدة تدقيقهم وتثبتهم من الروايات، حيث إن الإكثار مظنة لحصول الخطأ، والخطأ في السنة يؤدي إلى النار.

وكان القرن الثالث الهجري أهم القرون في تاريخ السنة، وسُمي بالعصر الذهبي للسنة؛ لما فيه من تدوين الحديث، والاهتمام بعلم الرجال، والعِلل، وفقه الحديث، وغير ذلك مما يتعلق بسند الحديث، ومن العلماء الذين ألفوا في هذا العلم؛ أسد بن موسى الأموي، وأحمد بن منيع البغوي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم، وكان القرن الرابع الهجري امتداداً لما قبله من حيث الثبوت والاهتمام بالسنة من جميع جوانبها.

- أنواع السنة النبوية :

السنة القولية: وهي أقوى الدلالات بين باقي الأنواع من حيث الحجّة والدلالة على الأحكام، فتقدّم على غيرها من الأنواع، وهي أقوال النبي محمد -عليه الصلاة والسلام-، كقوله: (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: مُحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا مَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقًا الثَّرَاوُونَ الْمُتَشَدِّقُونَ الْمُتَفِيهِقُونَ). [٣٢]

السنة الفعلية أو العملية: وهي ما نُقل لنا من أفعال النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ كاضطجاعه على يمينه بعد صلاته لسنة الفجر، وتتعلق السنة الفعلية بعدة أمور، وأهمها: أن الأصل في الفعل الاستحباب وليس الوجوب؛ ومن ذلك عدم خروج النبي -عليه الصلاة والسلام- على الصحابة الكرام في اليوم الرابع لصلاة التراويح؛ مخافة أن تُفرض عليهم، وتجدد الإشارة إلى عدة أمور في هذا الباب، وهي: إن بعض أفعال النبي -عليه الصلاة والسلام- خاصة به؛ وذلك كزواجه بأكثر من أربع نساء، ووصاله في الصيام؛ كصومه ليومين أو ثلاثة من غير إفطار، إن أفعاله بياناً للأحكام، وتأخذ حكم الشيء المبيّن له، فإن كانت تبين الواجب فهي واجبة، وإن كانت تبين المستحب فهي مستحبة، فقد أمر الصحابة بأن يأخذوا عنه المناسك، ومنها ما هو مُستحب، ومنها ما هو واجب.

إن بعض أفعاله كانت بفطرته أو بطبيعته؛ فهذا النوع ليس بسنة مُتَّبعة؛ كالأكل باليد، والاكتمال، ولكنها تُصبح عبادة عند قرنها بالنية.

السنة التقريرية: وإذا تعارضت مع الفعل؛ فإن الفعل يُقدّم عليها، وهي أن يرى النبي -صلى الله عليه وسلم- فعل صحابيٍ يتعلّق به حكم شرعي، فيقرّه عليه، أو يرى قولاً له حكمٌ يتعلّق بحكم شرعي، فيقرّه على ذلك، أو يسكت عنه، ولا يُنكره، أو يوافق عليه ويظهر استحسانه؛ كفعل عمرو بن العاص -رضي الله عنه- عندما قام جنباً في ليلة باردة، فتيّم مع وجود الماء من باب الضرورة، وعدم قتل نفسه، ثمّ صلّى بالناس، ولما وصل إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- وقصّت عليه القصة، تبسّم له؛ وهذا إقرارٌ منه، وقد أكل الصحابة الكرام الضبّ أمامه، ولم يُنكر عليهم ذلك.

المحاضرة الثانية : الكورس الاول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي /

مفهوم المصطلحات عند المحدثين .

الحديث أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقريراته وأوصافه الخلقية والخلقية، وهذا ما يعرف بالسنة أيضا.

- فوائد تعلم الحديث:

لدراسة الحديث فوائد كثيرة منها:

- ١- الاقتداء برسول الله عليه الصلاة والسلام في أقواله وأفعاله.
 - ٢- القدرة على استخراج الأحكام الشرعية بأدلتها من السنة.
 - ٣- القدرة على النطق بالكلام العربي السليم.
 - ٤- الاطلاع على جوامع الكلم التي أوتيها نبينا محمد عليه الصلاة والسلام .
- الصحابي: من لقي النبي عليه الصلاة والسلام وآمن به ومات مسلماً.
- التابعي: من لقي الصحابي رضي الله عنه مسلماً ومات مسلماً.

- من هم الأئمة حفاظ الحديث :

هم الذين جمعوا السنة وخرّجوها ودونوها في الكتب، وأبعدوا عنها ما ليس منها. وهم كثير منهم:

- ١- الإمام مالك بن أنس، صاحب كتاب "الموطأ" (٩٣-١٧٩ هـ).
 - ٢- الإمام أحمد بن حنبل، صاحب كتاب "المسند" (١٦٤-٢٤١ هـ).
 - ٣- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب كتاب "الجامع الصحيح" (١٩٤-٢٥٦ هـ).
 - ٤- الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صاحب كتاب "المسند الصحيح" (٢٠٤-٢٦١ هـ).
 - ٥- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. (٢٠٢-٢٧٥ هـ).
 - ٦- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩-٢٧٣ هـ).
 - ٧- أحمد بن شعيب النسائي. (٢١٥-٣٠٣ هـ).
 - ٨- محمد بن يزيد بن ماجة القزويني. (٢٠٧-٢٧٣ هـ).
- ويسمى هؤلاء الأربعة (أبو داود و الترمذي والنسائي وابن ماجة): أصحاب السنن.
- (٦) ما أصح الأحاديث هو (المتفق عليه): ما رواه البخاري ومسلم.
- فالمراد ب(السبعة): أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود و الترمذي والنسائي وابن ماجة.

والمُرَاد بـ (السِّتَّة): هؤُلاءِ مَاعِدَا أَحْمَدَ. وَهَمَّ الْمَعْرُوفُونَ بِ (أَهْلِ الْأَمْهَاتِ السِّتِّ).

والمُرَاد بـ (الْخَمْسَةُ): هؤُلاءِ مَاعِدَا الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمًا.

والمُرَاد بـ (الْأَرْبَعَةُ): أَصْحَابُ السُّنَنِ.

والمُرَاد بـ (الثَّلَاثَةُ): أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

– عِلْمُ الْحَدِيثِ :

هُوَ عِلْمٌ بِأَصُولٍ وَقَوَاعِدٍ يَعْرِفُ بِهَا أَحْوَالَ السُّنَنِ وَالْمَتْنِ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ.

يَنْقَسِمُ عِلْمُ الْحَدِيثِ إِلَى قَسْمَيْنِ :

(١) عِلْمُ الْحَدِيثِ رَوَايَةً

(٢) عِلْمُ الْحَدِيثِ دِرَايَةً

عِلْمُ الْحَدِيثِ رَوَايَةً :

وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يَخْتَصُّ بِنَقْلِ أَقْوَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَفْعَالِهِ وَرَوَايَتِهَا وَضَبْطُهَا وَتَحْرِيرُهَا.

عِلْمُ الْحَدِيثِ دِرَايَةً :

هُوَ عِلْمٌ يَعْرِفُ مِنْهُ حَقِيقَةَ الرِّوَايَةِ وَشُرُوطَهَا وَأَنْوَاعَهَا وَأَحْكَامَهَا وَحَالَ الرِّوَاةِ وَشُرُوطَهُمْ وَأَصْنَافَ الْمُرَوِّياتِ وَمَا

يَتَعَلَّقُ بِهَا

الْحَدِيثُ: تَعْرِيفُهُ لُغَةً :

الْخَبْرُ وَالْجَدِيدُ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى) أَيِ خَبْرِ مُوسَى، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: (مَا

يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ رَبِّهِمْ مُخَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ) (أَيِ جَدِيدٍ، وَقَدْ وَرَدَتْ آيَاتٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

اسْتَعْمَلُ)

فِيهَا لَفْظُ (الْحَدِيثِ) مُرَادًا بِهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ نَفْسَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا

الْحَدِيثِ أَسَفًا)

وَاصْطِلَاحًا : مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ أَوْ وَصْفٍ خَلْقِيٍّ أَوْ خُلْقِيٍّ حَقِيقَةٍ

أَوْ حِكْمًا حَتَّى الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُنَاتِ فِي الْيَقِظَةِ وَالْمَنَامِ.

مَكُونَاتُ الْحَدِيثِ: السُّنَدُ – الْمَتْنُ – الطَّرْفُ.

السُّنَدُ :

– **فِي اللُّغَةِ:** هُوَ كُلُّ مَا يَسْنَدُ إِلَيْهِ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ

في الاصطلاح : سلسلة الرجال الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ” رواة

الحديث ”

المتن :

في اللغة : صلباً وقوياً ومتمين

في الاصطلاح : هو نص الحديث وهو الذي يوصله رجال الحديث .

مراتب علماء الحديث :

أمير المؤمنين: هو من أحاط علماً بأغلب الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير.

الحافظ: هو من يعرف من كل طبقة أكثر مما يجهره، وهو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية.

المحدث: هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من الروايات وأحوال روايتها.

المسند: هو من يروي الحديث بسنده سواء أكان عنده علم أم مجرد الرواية

الحجة: هو من حفظ ثلاثمائة ألف حديث بالإسناد والمتون، ووعاها.

الحاكم: هو من أحاط لجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً.

المخرج (بضم الميم وكسر الراء): ذكر روايته، فالمخرج هو ذاكروا الحديث كالبخاري والإمام مسلم.

شروط الراوي :

العقل والضبط والعدالة والإسلام شروط لا بد منها لقبول الرواية ، فلو فقدتها الراوي او فقد بعضها ردت روايته ،

وترك حديثه . وإلى هذه الشروط الأربعة تؤول أقوال نقاد الحديث من قدامى ومتأخرين .

الأثر: وهو ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي فقط، وقد يراد به ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - مقيداً

فيقال: وفي الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الخبر: وهو ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وإلى غيره؛ وقيل هو مرادف للحديث.

السند: هو سلسلة الرواة للحديث الموصلة للمتن.

الإسناد: هو إسناد الحديث لقائله، أو عزوه إليه.

المُسند: بفتح النون ، الكتاب المجموع فيه مرويات كل صحابي على حدة، كمسند الإمام أحمد الشيباني، وغيره.

المسند: بكسر النون، يطلق على من يروي الحديث بإسناده

المعجم: هو الكتاب الذي يجمع فيه الراوي أسماء شيوخه مرتبين على أحرف الهجاء.

الثبت: هو الكتاب الذي يجمع فيه الراوي مروياته وشيوخه، وقيل: ويجمع معها المشاركين له في الرواية والسماع.

الفهرس: هو مرادف لتعريف الثبت، ويستعمله أهل المغرب.

المشيخة: هو الكتاب الذي يجمع فيه الراوي أسماء شيوخه ومروياته عنهم.

الشرط المعتبر: عند أهل الحديث والأثر، هو الضبط، والعدالة.

المسلسل: هو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة وللرواية تارة، وصفات الرواة أقوال وأفعال

وأنواع كثيرة غيرها كمسلسل التشبيك باليد والعد فيها، وكاتفاق أسماء الرواة أو صفاتهم أو نسبتهم كأحاديث رويناها كل رجال دمشقيون، وكمسلسل الفقهاء، وصفاة الرواية كالمسلسل بسمعت، أو بأخبرنا، أو أخبرنا فلان.

الأوائل: هي الكتب المختصرة التي يجمع فيها الراوي أوائل الكتب والمرويات، وأطرافها أحياناً، لسهولة قراءتها والاستجازة بها، ساعاً لأولها، وإجازة بباقيها.

الأربعينات: هي الكتب المختصرة التي يجمع فيها الراوي، أربعين حديثاً مما يرويه عن شيوخه، وهي متنوعة فمنها ما يكون بحسب البلدان، ومنها بحسب أحرف المعجم، ومنها بحسب الموضوعات، والحديث في جمع الأربعينات لا يصح، كما حكاه النووي وغيرها من المفاهيم التي سوف نقف على مفاهيمها في موضعها.

مضان الحديث: أي مصنفات الحديث أو كتبه التي جمع فيها.

المحاضرة الثالثة : الكورس الاول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي /

الحديث القدسي مفهومه وفرقه عن الحديث النبوي والقران الكريم .

الحديث القدسي هو الحديث الذي يسنده النبي - عليه الصلاة والسلام - إلى الله عز وجل ، والقدسي نسبة للقدس ، وهي تحمل معنى التكريم والتعظيم والتنزيه ، ولعل من مناسبة وصف هذا النوع من الأحاديث بهذا الوصف ، أن الأحاديث القدسية تدور معانيها في الغالب على تقديس الله وتمجيده وتنزيهه عما لا يليق به من النقائص ، وقليلاً ما تتعرض للأحكام التكليفية .

ويرد الحديث القدسي بصيغ عديدة كأن يقول الراوي مثلاً : قال رسول الله - عليه الصلاة والسلام - فيما يرويه عن ربه ، كحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله - عليه الصلاة والسلام - فيما يرويه عن ربه عز وجل : (يد الله ملأى لا يغيضها نفقة....) ، أو أن يقول الراوي : قال رسول الله - عليه الصلاة والسلام - : قال الله تعالى ، أو يقول الله تعالى ، كحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي عليه الصلاة والسلام : يقول الله تعالى : (أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خير منه...) ، ومما تجدر الإشارة إليه أن وصف الحديث بكونه قدسياً لا يعني بالضرورة ثبوته ، فقد يكون الحديث صحيحاً وقد يكون ضعيفاً أو موضوعاً ، إذ إن موضوع الصحة والضعف المدار فيه على السند وقواعد القبول والرد التي يذكرها المحدثون في هذا الباب ، أمّا هذا الوصف فيتعلق بنسبة الكلام إلى الله تبارك وتعالى .

- هل الحديث القدسي كلام الله بلفظه أو بمعناه :

اختلف أهل العلم في الحديث القدسي هل هو من كلام الله تعالى بلفظه ومعناه ، أم أن معانيه من عند الله وألفاظه من الرسول - عليه الصلاة والسلام - فذهب بعضهم إلى القول الأول وهو أن ألفاظه ومعانيه من الله تعالى ، وأوحى بها إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام - بطريقة من طرق الوحي غير الجلي - أي من غير طريق جبريل عليه السلام - ، إما بإلهام أو قذف في الروح أو حال المنام ، إلا أنه لم يُرد به التحدي والإعجاز ، وليست له خصائص القرآن ، وذهب البعض إلى القول الثاني وهو أن الحديث القدسي كلام الله بمعناه فقط ، وأما اللفظ فللرسول - عليه الصلاة والسلام - ، وهذا القول هو الصحيح الراجح .

- الفرق بين القرآن والحديث القدسي :

هناك عدة فروق بين القرآن الكريم والحديث القدسي، ومن أهم هذه الفروق:

١- أن القرآن الكريم كلام الله أوحى به إلى رسول الله - عليه الصلاة والسلام - بلفظه ومعناه وتحدي به العرب - بل الإنس والجن - أن يأتوا بمثله ، وأما الحديث القدسي فلم يقع به التحدي والإعجاز .

٢- القرآن الكريم جميعه منقول بالتواتر ، فهو قطعي الثبوت ، وأما الأحاديث القدسية فمعظمها أخبار آحاد ، فهي ظنية الثبوت ، ولذلك فإن فيها الصحيح والحسن والضعيف .

٣- القرآن الكريم كلام الله بلفظه ومعناه ، والحديث القدسي معناه من عند الله ولفظه من الرسول - عليه الصلاة والسلام - ، على الصحيح من أقوال أهل العلم .

٤- القرآن الكريم متعبد بتلاوته ، وهو الذي تتعين القراءة به في الصلاة ، ومن قرأه كان له بكل حرف حسنة ، والحسنة بعشر أمثالها ، وأما الحديث القدسي فغير متعبد بتلاوته ، ولا يجزئ في الصلاة ، ولا يصدق عليه الثواب الوارد في قراءة القرآن .

٥- لا تُنسب آيات القرآن إلا لله -تعالى-، أما الحديث القدسي فيُضاف إلى الله -تعالى- إنشاءً، كأن يُروى بقول: قال أو يقول الله تعالى، كما أنه يُضاف إلى الرسول -عليه الصلاة والسلام- وتكون نسبته إلى الله -تعالى- نسبة إخبارٍ لا إنشاءٍ، وتكون صيغة الإخبار بقول: قال الرسول -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه -عزّ وجلّ- .

٦- لا يجوز لمن أصابه حدثٌ ما مسّ القرآن الكريم، كما لا يجوز لمن أصابته الجنابة قراءته، بخلاف الأحاديث القدسية التي يجوز فيها المسّ والقراءة.

٧- يُحكم على من جحد شيئاً من القرآن الكريم بالكفر؛ إذ إنّه ثبت قطعاً، بخلاف الأحاديث القدسية.

- ما الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي :

١- عندما يروي النبي صلى الله عليه وسلم الحديث القدسي ينسبه إلى الله تعالى، ولكن في الحديث النبوي يرويه النبي عليه الصلاة والسلام دون أن ينسبه إلى الله تعالى .

٢- يختلف الحديث القدسي عن النبوي من حيث الموضوع، حيث تتصف مواضيع الأحاديث القدسية بكلام الله عز وجل مع مخلوقاته، والخوف والرجاء، والقليل من الأحكام التكليفية، أما الأحاديث النبوية تتطرق إلى المواضيع التي ذُكرت وأيضاً تتعلق بالأحكام الشرعية .

٣- تختلف الأحاديث النبوية عن القدسية من حيث العدد؛ فإنّ عدد الأحاديث القدسية قليلٌ مقارنة مع عدد الأحاديث النبوية الكثير جداً.

٤- تعتبر الأحاديث القدسية من السنة القولية؛ لأنّ معناها من الله تعالى، ولفظها من الرسول عليه الصلاة والسلام، لذلك لا يُتعبد بلفظه في الصلاة، والأحاديث النبوية هي قول الرسول صلى الله عليه وسلم، وما ورد عنه من أفعال واقوال وتقرير.

- عدد الأحاديث القدسية والمصنفات فيها :

ذكر العلامة ابن حجر الهيتمي أن مجموع الأحاديث القدسية المروية يتجاوز المائة ، وذكر أنه قد جمعها بعضهم في جزء كبير ، والصحيح أن عددها - بغض النظر عن صحتها - أكثر من ذلك فهو يجاوز الثمانمائة ، بل قد يقارب الألف ، وقد أفرد العلماء هذا النوع من الأحاديث بالتصنيف ومنهم الشيخ المناوي رحمه الله في كتابه المسمى (الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية) ، وللعلامة المدني أيضاً كتاب (الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية) ، وكتاب (الأحاديث القدسية) لابن بلبان ، وهناك كتب معاصرة أفردت في هذا النوع من الأحاديث ، ومنها كتاب (الجامع في الأحاديث القدسية) لعبد السلام بن محمد علوش ، وكتاب (الصحيح المسند من الأحاديث القدسية) لمصطفى العدوي .

- مثال على الحديث القدسي . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يقول الله تعالى: (إذا تقرب العبد إليّ شبراً

تقربتُ إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إليّ ذراعاً تقربتُ منه باعاً ، وإذا أتاني مشياً أتيتُهُ هرولةً).

- مثال على الحديث النبوي : أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء إليه رجلٌ فقال: (يا رسول الله، هلكتُ . قال :

ما لك . قال : وقعتُ على امرأتي وأنا صائمٌ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : هل تجدُ رقبةً..... الخ).

- كلام الله تعالى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: القرآن الكريم ، فالقرآن الكريم هو كلام الله سبحانه وتعالى، وهو أشرف ما أضيف إلى الله تعالى

وأشرف ما نُسب إليه سبحانه من كلام؛ لتميُّزه بالإعجاز، وتميُّزه بمجموعةٍ من الميزات يأتي بيانه في موضعها.

القسم الثاني: الكتب المقدسة التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على أنبيائه عند بعثهم إلى أقوامهم، قبل أن تمتد إليها

الأيدي بالتحريف والتبديل.

القسم الثالث: الأحاديث القدسية ، التي نُقلت للمسلمين آحاداً مع إسنادها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام.

المحاضرة الرابعة : الكورس الاول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي الحديث باعتبار كثرة طرقه وقلتها المتواتر والاحاد .

تتنوع الاعتبارات التي يمكن تقسيم الحديث النبوي بالنظر إليها، ورغم تأخر ظهور تلك التقاسيم والأنواع أو بالأحرى مسمياتها وألقابها، إلا أن معرفتها صارت ضرورية لكل مشتغل بالحديث النبوي الشريف أو محب له، وحسبنا أن نقف هذه المرة مع أنواع الحديث باعتبار عدد رواته أو كثرة طرقه أو قلتها ؛ حيث اعتنى المحدثون بطرق الأحاديث ورواتها ، وذلك لتمييز الصحيح من الضعيف ، والمقبول من المردود ، فتبعوا هذه الطرق ، وما له طريق واحد ، وما له أكثر من طريق ، وما هو متصل بالرواية ، وما فيه سقط ، وما في رواته ضعف ، وما هو فوق ذلك ، ووضعوا لكل نوع اسماً اصطلاحياً ، فقسّموا أخبار النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار نقلها إلينا وقلة عدد رواتها أو كثرتهم إلى قسمين : أخبار متواترة وأخبار آحاد . إذ هو بهذا الاعتبار ينقسم إلى : متواتر وآحاد .

أولاً: الحديث المتواتر :

- **فالتواتر لغة** : التسابع ، وهو مجيء الواحد بعد الآخر ، تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله .

- **المتواتر في الاصطلاح** : هو ما رواه جمعٌ تُحِيلُ العادةُ تواترهم على الكذبِ عن مثلهم من أولِ السندِ إلى آخرِهِ

أو: هو ما رواه جمع تحيل العادة تواترهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقاً من غير قصد ويستمر ذلك من أوله إلى آخره، ويكون مرجعه إلى الحس من مشاهد أو مسموع أو نحوهما ، وله قسمان ومن خلال هذا التعريف يتبين أن التواتر لا يتحقق في الحديث إلا بشروط :

١- أن يرويه عدد كثير بحيث يستحيل عادة أن يتفقوا على الكذب في هذا الحديث ، وقد اختلفت الأقوال في تقدير العدد الذي يحصل به التواتر ، ولكن الصحيح عدم تحديد عدد معين .

٢- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند .

٣- أن يعتمدوا في خبرهم على الحس ، وهو ما يدرك بالحواس الخمس من مشاهدة أو سماع أو لمس ، كقولهم سمعنا أو رأينا ونحو ذلك ، واحترز المحدثون بذلك عما إذا كان إخبارهم عن ظن وتخمين ، أو كان مستندهم العقل ، فإن ذلك لا يفيد العلم بصحة ما أخبروا به ، ولا يصدق عليه حد التواتر .

٤- ان الحديث المتواتر يفيد العلم الضروري ، الذي يُضطر الإنسان إلى تصديقه تصديقاً جازماً لا تردد فيه ، ولذلك يجب العمل به من غير بحث عن رجاله . :

انواع الحديث المتواتر ، ينقسم المتواتر الر قسمين هما :

الأول: متواتر لفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه، مثل حديث: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)

متفق عليه، فقد رواه أكثر من سبعين صحابياً، وهذا الحديث متواتر باتفاق جميع أئمة الحديث، ولذلك فهو في أعلى درجات الصحة، وهناك أحاديث أخرى مختلف في تواتر ألفاظها .

الثاني: متواتر معنوي: وهو ما تواتر معناه دون لفظه، مثل أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد نحو

مائة حديث في قضايا مختلفة، والجامع بينها: "رفع اليدين عند الدعاء"، وهذا الحديث متواتر باتفاق جميع أئمة الحديث، وهناك أحاديث أخرى مختلف في تواترها معنوياً، مثل أحاديث الحوض والشفاعة والمسح على الخفين، وغير ذلك.

ثانياً: الحديث الآحاد :

وأما الآحاد: فهو ما لم يكن متواتراً، أو: ما لم يبلغ حد التواتر، وخبر الآحاد: هو ما لم تجتمع فيه شروط المتواتر، فيشمل ما رواه واحد في طبقة أو في جميع الطبقات، وما رواه اثنان في طبقة أو في جميع الطبقات، وما رواه ثلاثة فصاعداً ما لم يصل إلى عدد التواتر، وله ثلاثة أقسام:

الأول: المشهور: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ولم يبلغ التواتر، أي ما رواه ثلاثة فصاعداً ولم يصل إلى حد التواتر، وهذا هو المراد بالشهرة عند المحدثين، وسمي بذلك لوضوحه وظهوره، وسماه جماعة من الفقهاء: "المستفيض" لانتشاره.

والمشهور يكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً على حسب أحوال وصفات رواته، والمشهور منه ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة، ومنه ما هو مشهور بين الفقهاء والأصوليين، ومنه ما هو مشهور بين المحدثين وغيرهم من العلماء والعامّة، وقد يطلق المشهور لغة على ما اشتهر على الألسنة، فيشمل المشهور في الاصطلاح وما ليس له إلا إسنادان وما ليس له إلا إسناد واحد؛ بل يطلق على ما لا يوجد له إسناد أصلاً، وهو ما لا أصل له.

مثال: المشهور على اصطلاح أهل الحديث وهو صحيح حديث: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد..) رواه الشيخان،

ومثال: المشهور وهو حسن حديث: (طلب العلم فريضة على كل مسلم) رواه أحمد والطبراني وغيرهما، وقيل: "إن له طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن،

ومثال: المشهور وهو ضعيف حديث: (الأذنان من الرأس) كما قال الإمام الحاكم.

ومثال: المشهور بين أهل الحديث خاصة حديث أنس بن مالك: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصية".

ومثال: المشهور عند الفقهاء وهو صحيح حديث: (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) رواه الحاكم وصححه،

ومثال: المشهور وهو حسن حديث: (من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار يوم القيامة) رواه الترمذي وحسنه،

ومثال: المشهور وهو ضعيف حديث: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) رواه أحمد والحاكم وهو ضعيف.

ومثال: المشهور عند الأصوليين حديث: (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) صححه ابن حبان والحاكم بلفظ: (إن الله وضع...).

ومثال: المشهور عند أهل الحديث والعلماء حديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) متفق عليه، فقد رواه في كل طبقة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أكثر من ثلاثة.

الثاني: العزيز: هو ما رواه اثنان في كل طبقة، أي ما لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين وهكذا، وقد يزيد في بعض طبقاته .

ومثال: العزيز ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة، والشيخان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين)**، فقد رواه من الصحابة أنس وأبو هريرة رضي الله عنهما، ورواه عن أنس اثنان: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة اثنان: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز اثنان: إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل منهما جماعة.

الثالث: الغريب: هو ما رواه راوٍ واحد فقط، أي الذي تفرد بروايته راوٍ واحد في كل الطبقات أو بعضها.

ومثال الغريب حديث عمر رضي الله عنه مرفوعاً: **(إنما الأعمال بالنيات ...)** فهو حديث فرد غريب في أوله، مستفيض في آخره، وهو صحيح، ثم إن الحديث الغريب إما أن يقع التفرد به في أصل السند - وهو طرفه الذي فيه الصحابة-، أو لا يكون كذلك، بأن يكون التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابة أكثر من واحد .

المحاضرة الخامسة : الكورس الاول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي

الحديث باعتبار ما ينتهي اليه السند ، المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع .

تعدد الاعتبارات التي يمكن تقسيم الحديث النبوي بالنظر إليها، ورغم تأخر ظهور تلك التقاسيم والأنواع أو بالأحرى: مسمياتها وألقابها، إلا أن معرفتها صارت ضرورية لكل مشتغل بالحديث النبوي الشريف أو محب له، وحسبنا أن نقف هذه المرة مع أنواع الحديث باعتبار منتهى السند (جهة المنقول عنه)؛ إذ هو بهذا الاعتبار ينقسم إلى ثلاثة أنواع: مرفوع وموقوف ومقطوع، وإليك تفصيل ما يتعلق بكل نوع منها.

اولا : الحديث المرفوع .

– الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وسواء كان المضيف هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعاً، وسُمي مرفوعاً لارتفاع مرتبته؛ لأن السند غايته النبي صلى الله عليه وسلم، فإن هذا أرفع ما يكون مرتبة، ويعتاض عن اللفظ الصريح بالإضافة إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالقول مثلاً: "عن أبي هريرة مرفوعاً" ويساق لفظ الحديث، دون ذكر: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ويقع هذا اختصاراً، لكن لا ينبغي استعماله كثيراً من أجل ما يفوت به من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة والتسليم عليه.

ومن أمثلة الحديث المرفوع قول الصحابي أو غيره: "قال رسول الله كذا.." فهذا نوعٌ، ومن أمثله أيضاً: "فعل رسول الله صلى الله عليه كذا، أو فَعِلَ بحضرتة كذا" فهذا نوعٌ ثانٍ، والثالث مثل: "كان صلى الله عليه وسلم أحسن الناس..".

فمن النوع الأول: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه... الحديث) متفق عليه، ومن النوع الثاني: قول أم عطية رضي الله عنها: "أمرنا أن نُخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور، وأُمرَ الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين" متفق عليه، وقول أنس رضي الله عنه: "أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة" متفق عليه، وقول جابر رضي الله عنه: "كنا نأكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم" رواه النسائي وابن ماجه، ومن النوع الثالث: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس..". رواه البخاري، وقد اعتبر المحققون من علماء الحديث أن النوع الأول - مما ذكرناه - مرفوع صريح، بينما النوع الثاني والثالث مرفوع حكماً - أي له حكم الرفع - .

ثانيا : الحديث الموقوف .

الموقوف لغة : اسم مفعول من وقفته، كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد،

وفي الاصطلاح هو : " ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم، أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا فالحديث الموقوف ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل، سواء كان إسناده إليه متصلا، أو غير متصل؛ كأن يقول الراوي: قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه أو عمر رضي الله عنه... ، وقد يستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصحابة، لكن مقيدا. كأن نقول مثلا: هذا حديث وقفه فلان على الزهري، أو على عطاء، ونحو ذلك،

– أمثلة الموقوف، ومنها: . ما رواه عبد الله بن عتبة، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول: "إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيرا، أمناه، وقريناه، وليس إلينا من سريره شيء الله يحاسبه في سيرته، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه، ولم نصدق، وإن قال: إن سريره حسنة"، ما رواه أبو الطفيل عن علي بن أبي طالب عليه السلام، أنه قال: "حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله ،

– حكم الاحتجاج بالموقوف : الموقوف قد يكون صحيحا، أو حسنا، أو ضعيفا، لكن حتى لو ثبت صحته فهل يجب العمل به؟

أن الأصل في الموقوف عدم وجوب العمل به؛ لأنه أقوال وأفعال لصحابه، لكنها إن ثبتت فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة رضي الله عنهم كان هو العمل بالسنة النبوية، وهذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، أما إذا كان من الذي له حكم المرفوع فهو حجة يجب العمل به كالمرفوع.

.مظان الموقوف : ومن مظان الموقوف؛ مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وما ورد في هذا الصدد في تفاسير الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر، وسنن بن منصور وغيرهم ، وقد جمع أبو حفص بن بدر الموصلي كتاب سماه معرفة الوقوف على الموقوف، أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم وهو صحيح عن غير النبي صلى الله عليه وسلم، إما عن صحابي أو تابعي أو من بعدهم، وقال: إن إيرادها في الموضوعات غلط فبين الموضوع والموقوف فرق

ثالثا : الحديث المقطوع .

- المقطوع في اللغة : اسم مفعول من قطع، وهو ضد الموصول .

- أما اصطلاحاً فهو هو ما أضيف إلى التابعي أو من هو دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة خلقية أو صفة خلقية ، والمقطوع يختلف عن المنقطع؛ والسبب في ذلك أن المقطوع من صفات المتن، أما المنقطع فهو من صفات السند، ففي الحديث المقطوع قد يكون السند متصلٌ إلى التابعي، ولا يعدّ الحديث المقطوع حجةً، حتى إن كان سنده صحيحاً؛ لأن قول التابعي لا يعد حجةً فيؤخذ ويترك بما روى

- وسمي مقطوعاً لأنه انقطع ولم يصل للصحابي فيقف، ولم يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيرتفع فيصير مرفوعاً، **والتابعي: هو من لقي الصحابي مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم ومات على الإيمان.**

- أنواع الحديث المقطوع:

- مثال الحديث المقطوع القولي: ما أخرجه الدارمي في سننه عن مسروق بن الأجدع -وهو تابعي- قال: "كفى بالمرء علماً أن يخشى الله، وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بعلمه"، وأيضاً ما رواه سعيد بن منصور عن عبد الله بن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن البصري سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة، فقال الحسن: "صل خلفه وعليه بدعته"، فهذا من قول الإمام الحسن البصري رحمه الله وهو تابعي.

- مثال الحديث المقطوع الفعلي: ما رواه الإمام مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد "أنه كان يقرأ خلف الإمام في ما لا يجهر فيه"، فهذا كان من فعل القاسم بن محمد وهو تابعي.

- الفرق بين المقطوع والمنقطع:

حصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، فالمنقطع من مباحث الإسناد، والمقطوع من مباحث المتن؛ إذ المقطوع ما نسب للتابعي، وقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، وأما المنقطع فهو الحديث الضعيف بسبب علة في السند وهي الانقطاع، ونحن بصدد الحديث عن المقطوع لا المنقطع.

وحكم المقطوع مثل المرفوع والموقوف، ينظر في إسناده فإن كان متصلًا واستجمع شروط الصحة فهو صحيح إلى قائله، وإلا فهو ضعيف أو حسن، حسب رجال إسناده أو ما يعتريه من علة.

- شروط العمل بالحديث المقطوع: لا يُحتج بالحديث المقطوع إلا إذا توافرت فيه عدة شروط، وهي:

١- أن يكون راوي الحديث عالمًا من العلماء المعتبرين، مع عدم مخالفته لنص قرآني أو حديث صحيح .
٢- وأن يكون سند الحديث صحيحاً؛ فقد كان الصحابة إذا حدّثهم شخصٌ بحديثٍ طلبوا معرفة راويه؛ حتى لا يُنسب للنبي -صلى الله عليه وسلم- كذباً .

٣- كما يشترط في الحديث المقطوع ألا يُخالف حديثاً آخرًا صحيحاً، فإن توافرت الشروط السابقة فيسمى إجماعاً سكوتياً ويُحتج به، وسبب تسميته بالسكوتي لأن سكوت العلماء عنه من باب الإقرار به.

المحاضرة السادسة : الكورس الاول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي الحديث الصحيح ، مفهومه وشروطه واقسامه وحجيته .

- الحديث الصحيح لغة: الصحيح ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني.
- الحديث الصحيح اصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

شرح التعريف :

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهذه الأمور هي:

- ١- **اتصال السند:** ومعناه أن كل راوٍ من رواه قد أخذه مباشرة عن من فوقه من أول السند إلى منتهاه ، وبهذا الشرط أن يتلقى كل راوٍ للحديث عن من فوقه من الرواة دون أن يسقط أحد الرواة من السند، وبهذا الشرط يكون ضمان خروج جميع أنواع الحديث التي تشتمل على انقطاع في السند .
- ٢- **عدالة الرواة:** أي أن كل راوٍ من رواه اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة.
- ٣- **ضبط الرواة :** أي أن كل راوٍ من رواه كان تام الضبط ، أما ضبط صدر أو ضبط كتاب ، وتحقق الضبط في كل راوٍ من الرواة ؛ ويقصد بهذا الشرط يقظة الراوي، وتنبهه في الحفظ والنقل إلى حين أداء الحديث، سواءً أكان حفظه في ذاكرته، أو في كتابه، ومن تمام الضبط تمام الفهم للمروري، حتى إذا نقله لغيره لم يخل في معناه.

٤- **عدم الشذوذ:** أي أن لا يكون الحديث شاذاً، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

- ٥- **عدم العلة:** أي أن لا يكون الحديث معلولاً، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه ، فيكون الظاهر من الحديث السلامة والصحة، إلا أن نقاد الحديث يستطيعون تمييز العلة الخفية إذا وجدت في الحديث .

شروط الحديث الصحيح :

- يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحاً مقبولا خمسة وهي:
- { **اتصال السند . عدالة الرواة . ضبط الرواة . عدم العلة . عدم الشذوذ** } ، فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحاً .

اقسام الحديث الصحيحة : يُقسم الحديث الصحيح إلى قسمين، وبيئتهما فيما يأتي:

- القسم الأول: الصحيح لذاته :** وهو الحديث الذي توفرت فيه جميع شروط الحديث الصحيح الواردة في التعريف، وسيأتي بيان الشروط من اتصال السند والعدالة والضبط وعدم الشذوذ والعلة .

القسم الثاني: الصحيح لغيره : وهو الحديث الذي يوجد فيه قصورٌ في بعض الشروط الواجبة في الحديث الصحيح؛ كالضبط مثلاً، ولكن هذا القصور يُجبر بتعدد طرقه، وقيل: **هو الحديث الحسن** عند تعدد طرقه، فمثلاً إذا جاء حديثٌ له أكثر من إسناد، وكل إسنادٍ منه فيه راوٍ خفيف الضبط، فيُسمّى عندها حديثاً صحيحاً لغيره وهو نفسه الحسن لذاته .

حكم وحجية الحديث الصحيح :

اتفق الفقهاء والمحدثين والأصوليين على حجية الحديث الصحيح ووجوب العمل به، سواء كان متواتراً أو رواه راوٍ واحد، وهذا من الأمور البديهية الفطرية، حيث يُعوّل الإنسان في شؤونه على ما يصله من أخبار من إنسانٍ واحدٍ موثوق بصدقه، واتفق العلماء على وجوب العمل بالحديث الصحيح إن كان آحاداً في الحلال والحرام، وتعددت آراؤهم في العمل به في العقائد، والأصل العمل به؛ لأنه حديثٌ صحيحٌ يفيد العلم القطعي فيوجب الاعتقاد ، ومما يدلُّ على وجوب العمل به قوله -تعالى-: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) ، كما استدلّ العلماء بالآيات والأحاديث الكثيرة التي توجب طاعة النبي محمد -عليه الصلاة والسلام-، ووجوب اتباع سنته، والعمل بها، والأخذ بها ، لهذا وجب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يُعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء ، فهو حجة من حجج الشرع ، لا يسعُّ المسلم ترك العمل به .

مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه قال : ((حدثنا عبدالله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور)) ، فهذا الحديث صحيح لأنه .

١- سنده متصل : إذ أن كل راوٍ من رواه سمعه من شيخه . وأما عنعنة [٢] مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال لأنهم غير مُدكِّسينَ .

٢- ولأن رواه عدول ضابطون : وهذا أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل ، عبدالله بن يوسف : ثقة متقن مالك بن أنس: إمام حافظ ، ابن شهاب الزهري : فقيه حافظ مُتَّفِقٌ على جلالته وإتقانه ، محمد بن جبير :

ثقة ، جبير بن مطعم : صحابي

٣- ولأنه غير شاذ : أي لم يعارضه ما هو أقوى منه من الاحاديث .

٤- ولأنه ليس فيه علة من العلل .

اول من صنف في الحديث الصحيح :

اول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري . ثم صحيح مسلم . وهما أصح الكتب بعد القرآن ، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول ، والبخاري أصحها ، وأكثرهما فوائد وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا وأوثق رجالا ، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكيمة ما ليس في صحيح مسلم ، وان معنى القول كون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري ، ومن المعلوم ، لم يستوعب البخاري ومسلم كل الحديث الصحيح في صحيحيهما ، ولا التزامه ، فقد قال البخاري : " ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول " ، وقال مسلم " ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه " والصحيح أنه فاتهما شيء كثير من الأحاديث الصحيحة ، فقد نقل عن البخاري أنه قال " وما تركت من الصحاح أكثر " وقال " أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح .

كم عدد الأحاديث في الصحيحين ؟

- ١- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكررة (٧٢٧٥) حديث ، وبحذف المكررة أربعة آلاف (٤٠٠٠) حديث .
- ٢- مسلم : جملة ما فيه اثنا عشر ألفاً بالمكررة (١٢٠٠٠) حديث ، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف (٤٠٠٠) حديث .

اهم المصنفان في الصحيح بعد البخاري ومسلم :

اهم المصنفات التي ضمت الحديث الصحيح بعد الصحيحين ، نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة ، كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم والسنن الأربعة و سنن الدارقطني ، والبيهقي وغيرها .

المحاضرة السابعة : الكورس الاول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي

الحديث الحسن ، مفهومه وشروطه واقسامه وحجيته .

– **الحسن في اللغة:** هو ضد القبيح، وهو راجع إلى ما تميل إليه النفس وتشتهيه، إمّا عقلاً، أو هوى، أو حساً، وقد تختلف معايير الاستحسان من شخص إلى آخر .

– **الحديث الحسن اصطلاحاً:** هو ما اتصل إسناده، بنقل العدل الذي خف ضبطه، من غير شدوذ، ولا علة .

– **شروط الحديث الحسن:** لا يكون الحديث حديثاً حسناً إلا إن تحققت فيه الشروط الآتي بيانها :

١- **اتصال السند:** أي أن يكون كل راوٍ من سلسلة الرواة (سند الحديث) قد سمع الحديث من شيخه (الراوي الذي قبله) .

٢- **العدالة:** أي أن يكون راوي الحديث الحسن مستقيماً صالحاً في دينه وعمله، مسلماً بالغاً عاقلاً خالياً من اسباب النفاق والفسق، وخالياً من خوارم المروءة .

٣- **خفة ضبط الرواية:** أي أن يروي الراوي الحديث النبوي بضبطٍ وإتقانٍ بصورة أقل من رواية الحديث الصحيح، أي أن رواية الحديث الحسن أقل من مرتبة رواية الحديث الصحيح .

٤- **عدم الشذوذ:** ألا يكون الحديث شاذاً؛ فالحديث الشاذ يرويه ثقةٌ ولكنه يخالف فيه غيره من الرواة الثقات والأوثق منه، فقد يكون هذا الشذوذ في اللفظ أو في المعنى أو في الاثنين معاً .

٥- **عدم العلة:** أن يكون الحديث سليماً خالياً من العلل؛ والمقصود بالعلة: سببٌ غامضٌ يقدر في صحة الحديث مع ان الظاهر السلامة منها .

– الفرق بين الحديث الحسن والحديث الصحيح:

إن الفرق بين الحديث الصحيح والحسن يسير جداً، وهذا الفرق هو في درجة ضبط الراوي؛ فراوي الصحيح اشترط فيه تمام الضبط، في حين أن راوي الحسن خف ضبطه قليلاً، فلم يصل في الحفظ إلى رتبة رجال الصحيح، أمّا بقية شروط الصحيح، وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، فتشترط في الحسن كما تشترط في الصحيح تماماً .

– **أقسام الحديث الحسن:** ينقسم الحديث الحسن إلى قسمين: حسن لذاته، وحسن لغيره :

أولاً: الحسن لذاته: وهو الصحيح لغيره وهو أقوى من الحسن لغيره، والحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله

أو أقوى منه، يرتقي إلى مرتبة الصحيح لغيره، أي يسمى بالحديث الصحيح لغيره ويرفع عنه اسم الحسن لذاته وشروطه هي شروط الحديث الصحيح عدا الضبط فان راويه خفيف الضبط .

- مثاله: حديث أبي هريرة، أن رسول الله قال: ((لولا أن أشقَّ على أمتي، لأمرتهم بالسَّواك عند كلِّ صلاة))؛ بالنظر لرواية محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة؛ فإنَّ محمدًا مشهور بالصدق، لكنَّه لم يكن من أهل الإتيان، فوثق لصدقه وجلالته، وضعفه بعضهم من جهة حفظه، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلمَّا انضمَّ إلى كونه زوي من أوجهٍ أخرى؛ فقد رواه البخاريُّ ومسلم من طريقٍ آخر بإسنادٍ صحيح، زال ما عنه الضعف المتأتي من جهة سوء الحفظ لمحمد بن عمرو، وانجبر النقص اليسير، فصار الحديث صحيحًا لغيره .

ثانيًا: الحسن لغيره: وهو الحديث الضعيفُ ضعفًا يسيرًا إذا تعددت طرُقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه؛ كالحديث الذي في إسناده مستورٌ لم تتحقَّق أهليته، غير أنه لم يكن مغفلاً، ولا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا متهمًا بالكذب، ولا يُنسب إلى مفسقٍ آخر، ويتقوى حديثٌ من هذا حاله بمتابعٍ أو شاهدٍ، وكذا من كان ضعيفًا لتدليسه؛ فحديثه يتقوى بمتابعٍ أو شاهدٍ. وسمِّي بالحسن لغيره؛ لأنَّ حسن الحديث لم يأت من السند ذاته؛ وإنما أتى من انضمام غيره إليه أي انضمام نفس الحديث ولكن بأسانيد أخرى إليه، فهو أدنى رتبةً من الحسن لذاته

- مثاله: ما رواه الترمذي، عن هشيم، عن يزيد، عن عبدالرحمن، عن البراء مرفوعًا : ((حقًا على المسلمين أن يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ))؛ الحديث، فهشيمٌ ضعيفٌ لتدليسه، لكن لما تابعه غيره أصبح الحديث حسنًا لغيره .

- حجية او حكم الحديث الحسن :

يُحتجُّ بالحديث الحسن كالحديث الصحيح ، ويجب العمل بالحديث الحسن كالعمل بالحديث الصحيح وإن كان أقلَّ منه في القوة ، وعليه فغير واحد من العلماء نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح وإن كان دونه في المرتبة ، أي من جهة خفة الضبط للراوي .

- مصنفات الحديث الحسن :

لم يخصص العلماء كتباً محددةً تتعلق بالحديث الحسن ومشملةً عليه ، كما هو الحال في كتب الصحيح؛ إلا أن هناك كتب قد كثُر فيها وجودُ الأحاديث الحسنة ، ولعلَّ أشهرها: جامع الإمام الترمذي المعروف بسُنن الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن الدارقطني .

المحاضرة الثامنة : الكورس الاول / الحديث النبوي / المرحلة الثانية / الصباحي والمسائي الحديث الضعيف ، مفهومه وشروطه واقسامه وحجته .

- الضعيف في اللغة : الضعيف في اللغة من الجذر اللغوي ضعف ؛ ومعناه الهزل وهو خلاف القوة ، وقد يكون الضعف حسياً مادياً ، أو معنوياً وهو المراد به هنا .

- الحديث الضعيف اصطلاحاً : كثرت تعاريف الحديث الضعيف وتنوعت وكلها متقاربة بالمعنى مع الاختلاف في اللفظ، ومن هذه التعاريف ما يأتي :

- كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن .

- هو ما نقص عن درجة الحسن .

- هو ما لم تتوفر فيه صفات القبول .

- شروط الحديث الضعيف : الحديث الضعيف من حيث الشروط هو فاقد لشروط الصحيح او الحسن في الحديث فيكون فاقد لجميع الشروط او بعضها ، فشروطه هي :

١- عدم اتصال السند .

٢- اختلال العدالة للرواة .

٣- عدم ضبط الرواة .

٤- وجود العلة في الحديث .

٥- شذوذ الحديث .

- اقسام الأحاديث الضعيفة :

الحديث الضعيف أنواعه واقسام كثيرة بسبب تعدد أسباب الضعف، فقد يكون ضعيفا بسبب انقطاع السند، أو بضعف الرواة، أو لعلّة قاذحة، أو بسبب مخالفته في المعنى لما هو أصحّ منه إما عدداً أو توثيقاً ، لذلك يمكن ان يرجع سبب الضعف في الحديث إلى عدم اتصال السند ، فينتج عن ذلك أنواع من الاحاديث الضعيفة ، كالمرسل والمقطوع والموقوف والمعضل ، والمضطرب والشاذ ، والمقلوب ، والمنكر ، وغيرها من انواع الضعيف ، وايضا قد يرجع الضعف الى فقدان شرط اخر مثل العدالة ، وكذلك الضبط ، او وجود سبب اخر مثل العلة التي غالبا ما تكون خفية مع ان ظاهر الحديث السلامة منها ، لا يمكن الوقوف عليها الا من قبل العلماء الجهابذة من نقاد الحديث ، او قد يكون السبب مخالفة الراوي لغيره من الرواة فيكون ذلك سببا لوجود الشذوذ في الحديث ، او قد يرجع الضعف الى وجود اسباب وعوامل أخرى .

– حجية الحديث الضعيف :

للعلماء في رواية الحديث الضعيف والعمل به آراء، فيما يأتي ذكرها : ما عليه جماهير العلماء هو جواز رواية الحديث الضعيف والعمل به ، ولكنهم اشترطوا لذلك شروطاً عدّة ، وهي :

– شروط العمل بالحديث الضعيف :

- ١- أن لا يكون ضعفه شديداً، ولا يكون مروياً عن الكذابين والمجروحين جرحاً كبيراً.
- ٢- أن يكون هذا الحديث موافقاً لحديث صحيح في المعنى،
- ٣- أن لا يكون مخالفاً لأصل صحيح، ومعارضاً لما هو أقوى منه.
- ٤- أن لا يعتقد راوي الحديث أن هذا الحديث صحيح.
- ٥- أن يكون الحديث في المواعظ ، وفضائل الأعمال ، والقصص ، والآداب ، ولا يكون في العقيدة والحلال والحرام.

– شروط رواية الحديث الضعيف :

- ١- ان لا يكون موضوعاً ومروياً عن كذاب .
- ٢- أن لا يكون شديد الضعف ، حتى ولو كان في صفات الله -تعالى-، وفي الحلال والحرام، أو كان في المواعظ، أو القصص .
- ٣- اذا لم يوجد غيره، وهذا رأي الإمام أحمد وأبو داود.

– لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، لا في الفضائل ولا في غيرها، وهذا الرأي .

– مصنفات في الحديث الضعيف .

صنّف العلماء عدداً من المصنّفات في الأحاديث الضعيفة وبيانها، ومن هذه المصنّفات ، مصنّفات في الأحاديث الضعيفة عامّة: ومثالها كتاب الضعفاء لابن حبان، وكتاب ميزان الاعتدال للذهبي ، مصنّفات خاصّة بأنواع معيّنة من الأحاديث الضعيفة: مثل كتاب المراسيل لأبي داود، وكتاب العلل للدارقطني.